

الفروع وتصحيح الفروع

مكاتب كبيعته وكإجازة وتزويج زكديبير ان رجع فيه بقول فيرجع فيه أو في القيمة للنقص .
وفي لزومها رد نصفه قبل تقبيض هبة ورهن وفي مدة خيار بيع وجهان (م 28) .
لو أصدقها صيدا ثم طلق وهو محرم فإن لم يملكه بإرث فنصف قيمته والا فهل يقدم حق الإ
فيرسله ويغرم لها قيمة النصف أم حق الآدمي فيمسكه ويبقى ملك المحرم ضرورة ام هما سواء
فيخيران فإن ارسله برضاها غرم لها والا بقي مشتركا قال في (الترغيب) ينبنى على حكم
الصيد المملوك بين محل ومحرم وفيه الأوجه (م 29) وان نقصت صفته فكذلك أو نصفه ناقصا
وعنه مع أرشة .

+ + + + + + + + + + + + + + +
وفي (التبصرة) رواية ثالثة قدمها نصفه بأرشفه بلا تخيير
+ + + + + + .

احدهما يلزمه قبول نصف ذلك اختاره القاضي .

والوجه الثاني لا يلزمه وهو الصحيح قدمه في المغني والشرح وشرح ابن رزين وغيرهم وتقدم نظير هذه المسألة في باب الغصب .

(مسألة 28) قوله وفي لزومها رد نصفه قبل تقبض هبة ورهن وفي مدة خيار (بيع) وجهان انتهى .

وأطلقهما في المغني والشرح قال ابن رزين ولا تجبر على إزالة ملكها في مدة الخيار وقبل قبض الهبة كذلك وقيل تجبر انتهى .

قلت الصواب عدم اللزوم في الثلاث وتستدرك ظلامته .

والقول الثاني يلزمها الرجوع في الثلاث فتنسخ العقد .

(مسألة 29) قوله ولو أصدقها صيدا ثم طلق وهو محرم فإن لم يملكه بإرث فنصف قيمته

والا فهل يقدم حق ا □ تعالى فيرساله ويغرم لها قيمته النصف ام حق الآدمي فيمسه ويبقى ملك

المحرم ضرورة ام هما سواء فيخيران فإنه أرسله برضاها غرم لها والا بقي مشتركا بينهما

قال في الترغيب ينبني على حكم الصيد المملوك بين محل ومحرم وفيه الأوجه انتهى قلت

الصواب عدم لإرسال لأن حق الآدمي مبني على الشح والضييق وحق □ مبني على المسامحة ودخل ملك

المحرم في ذلك ضمنا ضرورة وإِ أعلم